الأنباء
الثلاثاء 25 ديسمبر 2012

«الوطني»: 5٪ النمو المتوقع للاقتصاد غير النفطي الخليجي

قال الموجز الاقتصادي لبنك الكويت الوطني ان المستثمرين سيستقبلون عاما جديدا دون أن يكون هناك جديد في المناخ الاقتصادي العالمي.

وأضاف انه من منطلق الواقعية، فإنه رغم تغير بعض الأمور أو تحسنها هنا أو هناك، نبقى إجمالا وسط ظروف مألوفة. فبيانات النمو الاقتصادي تبقى ضعيفة وعرضة للتقلبات في الاقتصادات المتقدمة، ولا تزال المخاطر القائمة تحدق بنا، ربما بشكل أقل، ولكن لايزال من الصعب أن نحدد مداها أو أن نقيمها. وأشار الى أن اليونان تبقى في صدر العناوين، رغم أن المخاطر من تداعيات مشاكلها قد تراجعت ورغم أن حزمة «الإنقاذ» الأخيرة آتية في الطريق. ويستمر الاتحاد الأوروبي في عقد قمم شبه شهرية، محققا بعض التقدم ولكن بوتيرة بطيئة جدا، آخرها حول الاتحاد المصرفي. ويستمر النمو في التأرجح في الصين حيث يبدو أنه تم تفادي تدهور اقتصادي شديد، حيث يتوقع أن يتجاوز النمو 7,5٪ في العام 2013. ولفت الى أن الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة يوصف بأنه «أفضل من الوضع الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي»، إذ ان الأخير في حالة ركود حاليا ويتوقع أن يسجل نموا سلبيا أو ألا يسجل أي نمو في العام 2013.

وذكر انه سواء وافق المرء على الإجراءات المتخذة أم لا، فإنه لا يمكنه إلا الثناء على قدرة السلطات في الاقتصادات المتقدمة، وخاصة البنوك المركزية، على إقناع المستثمرين مجددا بتصميمها وعزمها الصارم. ويتوقع أن يكون التسهيل الكمي، أو الشراء الهائل لأصول في مناخ أسعار فائدة صفرية، الحالة الطبيعية في الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة، وبشكل ما في الاتحاد الأوروبي كذلك.

وقال انه في آخر اجتماع لمجلس الاحتياط الفيدرالي أبعد من بيان سياسته المعتاد بإعلانه أنه سيستهدف معدل بطالة بنسبة 6,5٪ (حاليا 7,7٪)، ولم يتوقع أن يرى مثل هذا المستوى قبل العام 2015، وبالنتيجة سيدعم التسهيل الكمي بكل قوة، إلا إذا شكل التضخم تهديدا بارتفاعه فوق 2,5٪، وهي نسبة لا يتوقعها مجلس الاحتياط الفيدرالي حاليا. ولفت الى أن مجلس الاحتياط الفيدرالي من المحتمل أن يشجع كل البنوك المركزية الأخرى، والمتحفظة حاليا، بسبب التقاليد أو القواعد أو الخوف من سياسات جديدة. ويبدو أن معدلات أسعار الصرف الأجنبي واقعة تحت تأثير فكرة أن البنوك المركزية الأساسية ستتبع خطى مجلس الاحتياط الفيدرالي. وقال ان التوقعات العامة للعام الجديد تشير إلى أن أداء الاقتصادات الناشئة سيتحسن، وكذلك الأمر بالنسبة لعملاتها وسنداتها. ويتوقع أن تنمو الاقتصادات المتقدمة بنسبة 1,5٪، مع عدم حصول نمو في أوروبا، فيما سيبلغ النمو في الولايات المتحدة 2,0٪، رغم أن هذا المعدل المتوقع يتجاهل خطر «الهاوية المالية». ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تنمو آسيا بنسبة 5,8٪، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 3,6٪، رغم أن كل هذه الأرقام أيضا تفترض أنه لن تحصل أي أزمة كبيرة خلال السنة الاتحاد الأوروبي (الهاوية المالية) غيرها.

وأفاد بأن المخاطر في تزايد في العام 2013، وخصوصا قبل حل مسألة الهاوية المالية في الولايات المتحدة (أو تأجيلها لفترة كافية). ويشار إلى أن الهاوية المالية هي خليط من رفع الضرائب وخفض الإنفاق، الذي سيبدأ العمل به تلقائيا في 1 – 2 يناير، إذا ما فشل الحزبان السياسيان في التوصل إلى اتفاق حول كيفية تخفيض العجز المالي الحالي والمستقبلي ووضع الدين الأميركي على درب مستدام، وخلال ذلك، إصدار قرار بالسقف الجديد للدين. وفي آخر مرة واجهنا فيها مشكلة سقف الدين (واحتمال تخلف الولايات المتحدة)، خسرت الولايات المتحدة تصنيفها الائتماني الممتاز AAA من واحدة من أهم وكالات التصنيف العالمية.

وأشار الى انه إذا ما وقعت الولايات المتحدة في الهاوية المالية، أي إذا لم يحصل شيء بهذا الخصوص قبل 1 يناير، وسيخسر الاقتصاد الأميركي نحو 600 مليار دولار في فترة قصيرة وسيحصل ركود بالتأكيد في النصف الأول من العام 2013 وربما لوقت أطول من ذلك. ويشار إلى أن مبلغ 600 مليار دولار هو متوسط الإضافة السنوية للناتج المحلي الإجمالي في السنوات الثلاث الماضية. ويبقى الأمل في أن يحصل نوع من الاتفاق، على الأقل جزئيا، على الضرائب وخفض الإنفاق، يقلل من قوة الضربة التي ستصيب الناتج المحلي الإجمالي من 4٪ (600 مليار دولار) إلى ما دون 2٪، وهو أمر إذا أضفنا إليه الأنباء الجيدة عن حل أطول أمدا، سيحول دون وقوع ركود.

وفي سياق مماثل للسنتين السابقتين، نتوقع أن تبقى الاقتصادات الخليجية محمية نسبيا، وأن تستمر بالاستفادة من ميزانياتها القوية التي تسمح للحكومات بالإنفاق على التقديمات وعلى البنية التحتية. ويتوقع أن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لدول الخليج بواقع 5٪ بالأسعار الثابتة.

نمو محدود لصادرات دول الخليج غير النفطية

على هامش ورشة عمل لدعم المشاريع الصغيرة تنظمها شركة «تساهيل»

الصالح: مليارا دينار رأسمال الصندوق الوطني الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

انس الصالح

عامر التميمي متوسطا داود معرفي وعادل الوقيان (متين غوزال)

الدليمي: الورشة تهدف إلى تعزيز المعرفة والإلمام بالمشاريع الصغيرة

الوقيان: نجاح المشاريع الصغيرة في الكويت سيكون له الأثر الأكبر والإيجابي على الاقتصاد

التميمي: لا يجوز اعتماد المواطنين واتكالهم دائماً على الدولة والعمالة الوافدة في تيسير أمور البلاد

قال وزير التجارة والصناعة انس الصالح ان الوزارة والهيئة العامة للصناعة تدرك تماما اهمية تشجيع المبادرين وتبني افكارهم ما دفع ديوان الخدمة في الوزارة إلى تأسيس ادارة المشاريع الصغيرة لتسهيل الاجراءات وتفادي الروتين لتأسيس اي مبادرة جديدة، لافتا الى ان الحكومة بشكل عام انتهجت هذا النهج بكل ادارتها لإعادة هيكلتها من جديد كما اصبح لدى الحكومة كيانات داخلية في خدمة الشباب الكويتي وتسخيره للعمل بالقطاع الخاص.

وشدد الصالح على هامش ورشة عمل لدعم المشاريع الصغيرة التي نظمها مركز تساهيل لتطوير المشاريع الصغيرة مساء اول من امس في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا على اهتمام الحكومة بتوجيهات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وتأكيده على اهمية الاهتمام بالشباب الكويتي والمشاريع الصغيرة ناهيك عن المؤتمرات التي يعقدها الديوان متعلقة بدعم الشباب والمشاريع الصغيرة.

وأشار الصالح الى ان مجلس الوزارة اقر مؤخرا الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة وأعطى صفة الاستعجال وإرساله لمجلس الامة وبالتزامن مع هيئة تشجيع الاستثمار بقانونين لتطوير بيئة الاعمال لتشجيع الشباب الكويتي على الانخراط بالعمل الحر، مؤكدا أن الحكومة تؤمن كل الامكانيات لدعم المشاريع الصغيرة.

وقال الصالح ان هناك تجارب للهيئة العامة للاستثمار في تشجيع المشاريع والافكار وتقوم بدراسات الجدوى، كما ان الصندوق الوطني سيقوم بتمويل الصندوق الوطني ودراسة الجدوى للمشاريع ويساعد في الادارة والمحاسبة والآليات الادارية.

وأضاف الصالح انه عندما تم اعداد قانون الشركات الجديد اخذ بالاعتبار الشركات الخاصة بالمشاريع الصغيرة، وقال الصالح ان العديد من الدول تقوم بتشجيع المشروعات صغيرة الحجم من خلال توفير جميع سبل النجاح لها، وذلك لاهميتها في توفير فرص العمل للمواطنين بشكل عام والشباب بشكل خاص، مما يساهم في حل مشكلة البطالة، وتقليل الضغط على القطاع الحكومي الذي يعاني من تضخم في اجهزته الادارية المؤدي للبطالة المقنعة.

وبين الصالح ان الكويت تبنت قوانين تختص بهذه الشريحة من المشروعات من خلال تقديم معاملة تفضيلية، وتوفير مصادر التمويل اللازمة، وإفساح المجال لها لدخول السوق وإيجاد موطئ قدم لها بين الشركات كبيرة الحجم.

وشدد الصالح على ان الحاجة الى المشروعات الصغيرة في الكويت اصبحت في حكم المسلمات، لذلك فقد بدأت الوزارة في الاهتمام بشكل متزايد بدعم وتشجيع المشروعات الصغيرة استشعارا لأهميتها في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل للمواطنين، وبث روح المبادرة والابداع بين جيل الشباب، وذلك من خلال توفير مصادر التمويل اللازمة والذي يعتبر العائق الأساسي لبدئها، حيث تحجم البنوك ومؤسسات التمويل عن تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية نظرا لعدم وجود ضمانات كافية أو ارتفاع مخاطر فشلها، وهي مشكلة تواجه المشاريع الصغيرة عالميا.

وعليه فقد قامت الهيئة العامة للاستثمار، بانشاء شركة حكومية تعنى بتبني المشروعات الصغيرة وتقديم التمويل اللازم، من خلال قروض ميسرة وبأسعار فائدة مخفضة كما قام البنك الصناعي (المملوك للدولة) بإنشاء محفظة خاصة لتمويل المشروعات الصغيرة وتقديم الدعم والتمويل اللازمين.

واضاف الصالح انه وضعت الخطة الانمائية لدولة الكويت 2011/2010 ـ 2013 /2014 سياسات خاصة لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال مساعدتها في اعداد دراسات الجدوى، ورفع درجة تنافسيتها، واعطائها الفرصة للدخول والمساهمة في المشروعات الكبيرة.

وقال الصالح ان مجلس الوزراء وافق مؤخرا على مشروع قانون خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتم إرساله بصفة الاستعجال لمجلس الامة ومن ابرز ما يتضمنه مقترح القانون الجديد يتمثل في قيمة رأسمال الصندوق البالغة 2 مليار دينار حيث يعد توافر التمويل احد عناصر ومقومات نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وايضا تخصيص اراض مساحتها 5 ملايين متر مربع لتنفيذ المشاريع الجديدة.

هذا الى جانب قيام مجلس الوزراء بتشكيل مجلس استشاري اعلى من ذوي الخبرة والاختصاص بهذا القطاع برئاسة الوزير المكلف للاشراف على الصندوق والمشاريع التي ستنفذ من خلاله.

وأضاف الصالح ان هذا الصندوق سيتجاوز عيوب ومعوقات جميع التجارب السابقة بهذا الخصوص.

وبالنسبة لقضية الأرض وقضية التصنيف وبيئة الأعمال وفي مداخلة وتعقيب على كلام د. عادل الوقيان، قال الوزير الصالح ان الصندوق الوطني خصص أرضا بحجم 5 ملايين متر مربع وبالتنسيق مع الهيئة العامة للصناعة بأن كل ارض تستصلحها الهيئة تأخذ لها نسبة وتوفر نسبة للصندوق الوطني الداعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي الفترة القادمة سيحل جزء كبير من المشاكل التي تواجهها الوزارة والحكومة عموما في قضية ندرة الاراضي، والصندوق الوطني من ضمن أعماله هي قضية منح التراخيص مع العلم انه من المشاريع المقدمة على جدول اعمال الحكومة امام المجلس وهو يجبر الوزارة على سرعة تنفيذ القوانين وان الوزارة ستسأل إذا لم تلب الطلبات.

وذكر ان بيئة العمل في الكويت من اصعب ما يمكن وتتراجع سنة تلو الاخرى مثلما قال د.عادل الوقيان وهذا صحيح واتفق معه الوزير ان هناك معوقات وستحاول الحكومة ان تحلها بسرعة في الفترة القادمة ويجب تهيئة بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة واستقبال معاملات الشباب الطموح واستعجالها.

بدوره، قال الرئيس التنفيذي لمركز تساهيل عدنان الدليمي ان الهدف من اقامة هذه الورشة المتخصصة هو تعزيز المعرفة والالمام بطبيعة المشاريع او الاعمال الصغيرة، التي يمكن ان يتم تبنيها من قبل العديد من الكويتيين، خصوصا فئة الشباب، واضاف الدليمي ان مسألة المشاريع الصغيرة ليست بالجديدة فقد طرحت منذ اكثر من عقدين من الزمن ومنذ تأسيس الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة من قبل الهيئة العامة للاستثمار، ثم قيام بنك الكويت الصناعي بتخصيص محفظة لتمويل المشاريع الصغيرة، واشار الدليمي الى ان الكثير من الحوارات دارت حول كيفية تفعيل هذه المشاريع في عملية التنمية الاقتصادية في البلاد، لكن ما هو جديد هو كيف يمكن ان نحتضن هذه الاعمال الصغيرة، ونفعلها لتكون ذات قيمة مضافة حقيقية تساهم في الناتج المحلي الاجمالي على اسس واقعية، وقال الدليمي ان محاولة الشركة لتأسيس حاضنة اعمال للمشاريع الصغيرة تعتبر تطورا ضروريا، لدعم اصحاب هذه المشاريع وتوجيههم للاستثمار والعمل في اعمال ذات اهمية في البلاد.

واضاف الدليمي ان واقع الحال يؤكد ان العديد من المشاريع الصغيرة لا تزال بعيدة عن المتطلبات الاساسية للتنمية الاقتصادية في الكويت، كما ان العديد من هذه المشاريع لم تأت بجديد، سواء من حيث طبيعة الاعمال والانشطة او تفعيل دور العمالة الوطنية في القطاع الخاص، ولاشك ان الذي يواجهنا في عملنا في حضانة المشاريع الصغيرة يتمثل بتجاوب اصحاب المشاريع مع المعايير والاسس المهنية في تطوير الاعمال والالتزام بشروط التمويلات وكيفية توظيفها دون افراط وبما تستلزمه متطلبات الاعمال الاقتصادية المجدية.

من جانبه قال د. عادل الوقيان ان الحكومة باستطاعتها معالجة المعوقات فيما يتعلق بتصنيف العمالة، مشيرا الى ان المشروعات الصغيرة بإمكانها فرز التصنيف العمالي.

ودعا الوقيان الجهاز الاداري الفني الى ضرورة ان يكون هناك مجسات لدى الحكومة ويجب عليها ان تكون على قدر واضح في توفير البيانات حتى يتسنى للخبراء والاقتصاديين إعطاء وصف للسوق وتحليله والمساعدة في اعطاء أشياء من شانها ان تكون مهمة للمجتمع.

وختم الوقيان بجملة مختصرة «نجاح المشاريع الصغيرة في الكويت سيكون له الاثر الاكبر والايجابي على الاقتصاد».

وفي السياق نفسه قال الباحث والخبير الاقتصادي عامر التميمي ان الدولة اضطرت ان تدفع بالعمالة الوافدة والآن عدد السكان تجاوز 3 ملايين وعدد الكويتيين 33٪ منهم وان معظم الوافدين يمكن ان يقلص عددهم الى النصف بحيث يكون 50٪ عدد الكويتيين من ضمن العمالة.

وأشار التميمي الى ان المؤشر القادم خطير حيث انه لا يجوز اعتماد المواطنين دائما على الدولة والعمالة الوافدة في تيسير امور البلاد، مشيرا الى ان المواطن الكويتي اصبح اتكاليا بدرجة كبيرة.

وتساءل التميمي عن كيفية ان يتم توظيف الكويتيين رغم ان لهم قدرة على المساهمة في تطوير القطاعات الإنتاجية المختلفة وكيف تجعل المواطن يعمل؟ والاجابة هي انه يجب ان يتعلم الشباب الكويتي تعليما مهنيا وتدريبيا وتحديد طريقة استقدام العمالة الوافدة بالاضافة الى جعل العمالة الكويتية في السوق بدلا من 16٪ تصبح 30 و40٪ خلال 5 سنوات قادمة.

● عبدالرحمن خالد

عموميتها وافقت على عدم توزيع أرباح لعام 2011

السويدي: «العربية للاستثمار» تسعى إلى تعزيز تواجدها في الأسواق المحلية والإقليمية

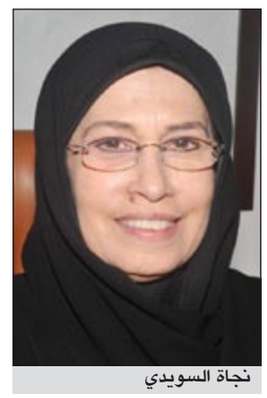
نجاة السويدي

جانب من عمومية الشركة (متين غوزال)

أفادت رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في الشركة العربية للاستثمار نجاة السويدي بأن الشركة تتطلع إلى المزيد من ترسيخ وجودها في الأسواق المحلية والإقليمية، من خلال استحداث وطرح أدوات استثمارية تتوافق مع متطلبات المستثمرين للمرحلة المقبلة.

وقالت السويدي في عمومية الشركة أمس ان المرحلة المقبلة تتطلب التزام الحصافة في توظيف الاموال، وبلوغ حد امثل من العائدات الاستثمارية يترافق مع مستوى مناسب لحماية رأس المال المستثمر.

وأشارت إلى أن الشركة ستعمد إلى تفعيل البرنامج الذي وضعته ضمن خطتها الاستراتيجية بخصوص تنويع وزيادة عائداتها من أتعاب الخدمات الاستثمارية والمالية، لاسيما بتوفير تلك الخدمات لمنفذي المشاريع الكبرى التي بدأت الحكومة بطرحها على القطاع الخاص في الكويت ضمن إطار خطة التنمية.

ولفتت إلى أنه وفي ظل الظروف الصعبة التي تمر على الشركات الاستثمارية في الكويت والعالم، فقد استمرت الشركة في سعيها لترسيخ مقومات الخبرة والتقنية لديها، بما يكفل لها وضعية مؤسسية متميزة تجعلها في مقدمة المستفيدين من الرواج المرتقب للسوق بعد زوال الأوضاع الصعبة التي ما زلنا نشهدها جميعا.

وقالت السويدي «استقطبت الشركة المزيد من الكفاءات بين صفوفها كما واظبت على متابعتها لتطورات الأسواق المحلية والخارجية في إصدارات شهرية وفصلية تتسع قاعدة توزيعها على نحو مطرد وتخاطب المستثمرين العائدين وذوي الاختصاص على حد سواء».

وأضافت «تسعى الشركة جاهدة لدراسة متطلبات الترخيص وفقا لقواعد ونظم بنك الكويت المركزي والقانون رقم (7) لعام 2010 الخاص بهيئة أسواق المال، وضمن سعي الشركة لجعل مركزها المالي مستوفيا للمعطيات الرقابية، فقد استقبلت عامها التشغيلي الخامس وقد تعزز رأسمالها بعقارين تجاريين انعكست عائداتهما ايجابيا على الارباح الثابتة للشركة.

وبينت ان الشركة استهلت عام 2011 بمراجعة السياسات والاجراءات التشغيلية لإداراتها المختلفة، بغية توافقها مع القواعد والنظم التي وضعتها هيئة أسواق المال لتكفل حسن الادارة المؤسسية لشركات الاستثمار.

والقت السويدي الضوء على الحسابات الختامية لعام 2011 قائلة: يتعين علينا الإشارة إلى التفوق الواضح لبعض أهم النتائج المالية للشركة مقارنة بنظيراتها للعام السابق، فقد بلغ إجمالي موجودات الشركة نحو 28,224,539 دينار في نهاية عام 2011 مقابل 24,845,744 دينار في عام 2010، أي بزيادة 3,378,795 دينار أو 13,60 ٪ كما ارتفعت حقوق الملكية بنحو 3,446,228 دينار أي 56,70 ٪ إلى 9,523,828 دينار في نهاية عام 2011 مقابل 6,077,600 دينار لعام 2010.

من جانب آخر وافقت عمومية الشركة أمس على بنودها كافة والتي كان أبرزها تقرير مجلس الإدارة والموافقة على عدم توزيع ارباح للمساهمين عن السنة المالية المنتهية لعام 2011.

● شريف حمدي

خلال افتتاحه معرض العقار والمال والاستثمار

نمر الصباح: أبواب «التجارة» مفتوحة لتلقي شكوى المواطنين

الشيخ نمر الصباح مفتتحا معرض العقار والمال والاستثمار

.. ويطلع على تفاصيل احد المشاريع (انور الكندري)

قال الوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية في وزارة التجارة والصناعة الشيخ نمر الصباح ان وزارة التجارة والصناعة وضعت لوائح وقوانين مشددة على الشركات العقارية التي تعرض وحدات سكنية خارج الكويت تضمن مصداقية وجدية كل مشروع يعرض، وان ابواب الوزارة مفتوحة لتلقي أي شكوى او مشكلة قد يقع فيها المواطن من جراء شرائه عقارا من المعارض العقارية التي تقيمها الشركات داخل الكويت.

جاء ذلك، خلال افتتاحه أول من أمس معرض (العقار والمال والاستثمار)، مشيرا الى ان لوائح الوزارة الجديدة بشأن تنظيم المعارض العقارية قد ساهمت بشكل كبير في تقليل المشكلات التي كانت تحصل في تلك المعارض حيث اشترطت ان تقدم كل شركة رخصة رسمية مسجلة قانونيا في الدولة التي بني فيها العقار مع وجود المخططات الرسمية المصدقة من الجهات الحكومية في تلك الدول.

وفي رده على سؤال لـ «الأنباء» عن القرارات المنتظر صدورها قريبا من وزارة «التجارة»، قال ان الوزير امر بتشكيل لجنة برئاستي لعقد معرض كبير ليتم التعريف عن أهمية المنتجات الأصلية وأضرار المنتجات المقلدة، يشارك فيه العديد من الشركات والمؤسسات الكويتية والخليجية.

من جانب آخر، طالب الصباح المواطنين الذين يخططون لشراء عقارات خارج الكويت بضرورة مراجعة قوانين وأنظمة الدول التي ينوون الاستثمار فيها تجنبا للمشكلات والمساءلة القانونية التي قد تحدث نتيجة عدم اطلاعهم عليها.

من جانبه، قال المدير التنفيذي لشركة اسكان اكسبو الجهة المنظمة للمعرض محمود عفيفي ان السوق العقاري الكويتي لايزال يشهد نموا في الطلب على القطاع السكني بالدرجة الأولى يليه قطاع العمارات الاستثمارية والشقق الفندقية.

وأضاف عفيفي ان العملاء الكويتيين لا يزالون في صدارة المستثمرين للعقارات في الدول الخليجية والعربية وفق تقارير صدرت عن عدة جهات متخصصة مرجعا السبب الى اتجاه صغار المستثمرين نحو الاستثمار في الخارج نتيجة لارتفاع اسعار العقار في السوق المحلية عن الدول الأخرى. وذكر ان عوائد الاستثمار في عقارات خارج الكويت لاسيما تركيا ودبي عادت الى مستوياتها السعرية الجاذبة الأمر الذي ادى الى ارتفاع الطلب عليها في الآونة الأخيرة خصوصا على الشقق الجاهزة المفروشة.

وأوضح ان عوائد الاستثمار للشقق المفروشة في اسطنبول سجلت حوالي 8٪ من اصل قيمة الاستثمار في حين سجلت في دبي عوائد بقيمة 9٪ تقريبا معتبرا انها ارقام مشجعة في ضوء استمرار ضعف قيمة الفائدة على ودائع البنوك.

من جهته، قال الرئيس التنفيذي لشركة الشبكة العربية العقارية المشاركة في المعرض رائد برجاس ان المعرض شهد طرح عدد من المشاريع العقارية في دبي ذات اسعار مغرية وعوائد جيدة مع استعادة الامارة لعافيتها الاقتصادية بعد الانخفاض الذي واجهه القطاع العقاري هناك خلال السنوات الثلاث الماضية. ودلل برجاس على استعادة دبي لعافيتها بارتفاع اسهم كبرى الشركات العقارية في سوق دبي للاوراق المالية خصوصا تلك الشركات التي تساهم فيها حكومة دبي بنسب كبيرة.

وفي السياق، قال مدير ادارة التسويق في مجموعة العيناتي العقارية سعد الفحيمي ان الاستثمار العقاري مازال يعطي مميزات اكثر من اي استثمار اخر ومخاطره متدنية لأنه يعطي ربحا في أسوأ حالاته ويمثل ملاذا يقي المستثمرين من الاستنزاف والمتغيرات الاقتصادية التي يعانون منها في قطاعات أخرى.

● أحمد يوسف